

صحافيو الجزائر يخوضون معركة مصيرية مع السلطة

إيقاف صحافيين في جريدة موالية للسلطة بسبب منشور على فيسبوك



تحذير لإنقاذ الصحافة

القادمة بغية الدفع بالسلطة إلى مراجعة سياستها تجاه أداء القطاع الإعلامي، والسماح بفتح الأجواء أمام حرية التعبير والإعلام. ولا يزال التعقيم الممارس على فعاليات الحراك الجزائري مثيرا للجدل، مقارنة بالتغطية التي تحظى بها الأحداث الجارية في لبنان والعراق حديثا وذلك قياسا بعمر أحداث الجزائر التي تهازت شهرها العاشر، ومدى قدرة السلطة على تجنيد الإعلام الداخلي أو حتى جزء من الإعلام العالمي، بسبب تجاهل الأوضاع السياسية السائدة. وساهم أسلوب المفاضلة والانحياز لصالح المقاربات السياسية للسلطة من قبل الإعلام المحلي، مقابل التعقيم على الحراك المعارض للسلطة، في تغذية الاستياء لدى الشارع الجزائري تجاه الصحافيين الذين تحولوا إلى مغضوب عليهم بشدة في المسيرات الشعبية والإحتجاجات، قبل أن تنتفض مبادرة الإنقاذ لدعم المهنية الصحافية.

الصحافي أو حرية التعبير. وفي خطوة لكسر الطوق المضروب على الصحافيين، نظمت المبادرة وقفة في المسيرة التاسعة والثلاثين من عمر الحراك الشعبي، شارك فيها العشرات من الصحافيين للتعبير عن موقفهم الراض لسيااسة القمع والتكتميم المطبقة في المؤسسات الإعلامية المختلفة بمختلف تنوعاتها، ومطالبتهم السلطة برفع الضغوط المضروبة عليهم، مما هز مصداقيتهم لدى الرأي العام وأساء لسمعة وشرف المهنة، وقدم العديد من الصحافيين المشاركين في المربع المنتظم موقفهم ومطالبهم المهنية، ودعم بعضهم لمطالب الحراك الشعبي بالمشاركة الفردية في مختلف الفعاليات الاحتجاجية. وجاءت وقفة مبادرة إنقاذ الصحافة في مسيرة الجمعة الماضي، تجسيدا للعديد من الأفكار والتصورات التي تم تداولها في لقاء حضرته وجوه إعلامية من مختلف المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة، وتركت المجال مفتوحا أمام التشاور حول الخطوات

المتدهورة، رغم خطاب السلطة المروج للديمقراطية والتعددية السياسية والإعلامية. ويرى الإعلامي أكرم خريف، أن "الهدف الأخر من المبادرة هو لم تشمل الصحافيين، الذين يعانون من التفرقة والضغوط الخارجية، بغية البحث عن حلول مستقبل المهنة المهتدة بالزوال، وقد اختار المؤسسون أن تكون بعيدة عن الانتماءات السياسية أو الانحياز الأيديولوجي". ولفت إلى أن "المبادرة تبقى مفتوحة أمام جميع الصحافيين الجزائريين، وهي ذات أبعاد أخلاقية ومهنية، وليست اجتماعية أو متصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للصحافي الغضب التي يحملها معارضو السلطة للعاملين في القطاع. وترجع تصنيف الجزائر في ترتيب حرية التعبير بخمس درجات مقارنة بالعام الماضي، حيث باتت تحتل المرتبة ال151، وهو تصنيف يعكس حقيقة الحريات الصحافية والإعلامية

بشأن أنواعها على تجاهل الأوضاع السياسية السائدة في البلاد، ولاسيما أحداث الحراك الشعبي والمسيرات الشعبية الأسبوعية، فضلا عن الدفع إلى غلق بعض القنوات التلفزيونية الناشطة في الخارج. ورغم ظهور تنظيمات مهنية في القطاع، على غرار المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين، إلا أنها لم تستطع إحداث التوازن المطلوب في المعادلة وفرض نفسها كسلطة رابعة، الأمر الذي حول الإعلام المحلي إلى مصدر غضب واستياء للشارع الجزائري، إذ لم يعد بإمكان الصحافي الجزائري الكشف عن هويته في زخم المظاهرات نتيجة حدة الغضب التي يحملها معارضو السلطة للعاملين في القطاع. وترجع تصنيف الجزائر في ترتيب حرية التعبير بخمس درجات مقارنة بالعام الماضي، حيث باتت تحتل المرتبة ال151، وهو تصنيف يعكس حقيقة الحريات الصحافية والإعلامية

تفاعل الصحافيون الجزائريون قبل أشهر بدء الانفراج وتخفيف الضغوط والقيود المفروضة عليهم، ليتضح بعد فترة وجيزة أن الإفرازات الأولية للحراك الشعبي، سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، ليواجه قطاع الصحافة ضغوطا غير مسبوقة.

الجزائر - يُجمع الصحافيون والإعلاميون في الجزائر، على أن قطاعهم لم يشهد طيلة مساره اندحارا كالذي يعيشه خلال الأشهر الأخيرة، بسبب التضيق والخنق اللذين تتعرض لهما المهنة من قبل السلطة القائمة، بعدما وضعت يدها بشكل غير مسبوق على الإعلام بشقيه الحكومي والخاص. وأرجا ناشطون في مبادرة إنقاذ الصحافة الجزائرية، جميع الإشغالات المهنية والاجتماعية للقطاع إلى وقت لاحق، وكنفوا جهودهم للتركيز على إنقاذ المهنة مما يهددها من أخطار وصفت بـ"الوجودية"، نتيجة عملية الخنق والتضييق التي تتعرض للعمل الإعلامي في بلادهم، ولاسيما بعدما باتت مسألة حبس الصحافيين ومتابعتهم أمام القضاء، وحتى منعهم من السفر في قضايا النشر، روتينية في نظر السلطة القائمة.

مبادرة إنقاذ الصحافة
تهدف إلى إطلاق سراح
الصحافيين المعتقلين،
وحث السلطة على كف
الضغط الأمني والقضائي

وتداول أعضاء المبادرة التطورات الأخيرة في الساحة الإعلامية، بعد توقيع أربعة صحافيين من جريدة "لوتان والجزيري" الجزائرية المؤيدة للسلطة والتابعة لمجمع "وقت الجزائر" المملوك لرجل الأعمال المسجون علي حداد، على خلفية منشور صدر لأحدهم في صفحته الشخصية على موقع فيسبوك، عبر فيه عن "براهته من مضمون التقرير الرئيسي في الصحيفة"، وانتقد الإفراط في التعقيم على موقف الشارع من الانتخابات الرئاسية. وحداد المتهم بالفساد والمسجون كان مقربا من أوساط الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد لعشرين عاما قبل استقالته في أبريل إثر موجة احتجاجات غير مسبوقة، وفي بيان نشر على مواقع التواصل الاجتماعي

حياة الصحافيين اليمينيين مهددة في سجون الحوثي

الصحافة ومرتكبي الجرائم بحق الصحافيين. يذكر أن هيئة الدفاع عن المعتقلين، كشفت في وقت سابق من الشهر الحالي، عن إحالة الحوثيين لملف الصحافيين المختطفين إلى قاض يعرف بتعصبه الشديد للجماعة. وقال رئيس اللجنة عبدالباسط غازي في منشور بصفحة على فيسبوك، إن الهيئة تفاجت بإحالة ملف الصحافيين إلى القاضي محمد مفلح المعروف بتعصبه المطلق والمعلن للحوثيين.

المنظمة الوطنية
للإعلاميين اليمينيين
«صدي» رصدت منذ أسابيع
تدهورا مخيفا في أوضاع
الصحافيين المعتقلين

وأعلن غازي اعتراض الهيئة على هذا الإجراء وطالب بالإفراج الفوري عن الصحافيين نظرا لظروفهم الصحية السيئة ولتعرض حياتهم للخطر. وطالب بإحالة ملفهم إلى محكمة الصحافة نظرا لانعدام الاختصاص النوعي للمحكمة الجزائية وانعقاد الاختصاص لمحكمة الصحافة. وأكد أن تقديم هذا الدفع من قبل الهيئة حق خالص من حقوق الدفاع بموجب توكيل الصحافيين لها.

صنعاء - أبدت المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمينيين "صدي" قلقا بالغا على حالة الصحافيين المختطفين لدى الحوثيين، وخصوصا المختطفين منهم منذ منتصف العام 2015، وذلك عقب حادثة وفاة مختطف جديد تحت التعذيب مساء الأربعاء، في سجون الحوثي. وأكدت تقارير موثقة بأن خالد الحيث فارق الحياة نتيجة مضاعفات التعذيب والإهمال المتعمد، وكانت منظمة "صدي" قد رصدت منذ أسابيع تدهورا مخيفا في أوضاع الصحافيين المعتقلين. ومع تزايد حالات الموت المختطفين لدى الحوثيين جراء التعذيب والإهمال المتعمد، تبدي المنظمة تخوفا شديدا من أن يلقي الصحافيون المختطفون المصير ذاته باعتبار تطابق ظروف الاختطاف والتعامل اللاإنساني في سجون الجماعة. وحملت المنظمة الحوثيين المسؤولية الكاملة عن صحتهم وسلامتهم حياتهم وتطالب بالإفراج الفوري عن الصحافيين المختطفين، دون قيد أو شرط. ودعت منظمة صدي المبعوث الأممي إلى اليمن ومنظمة الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤوليتهما بهذا الشأن طبقا للقانون الدولي الإنساني، ودعت كذلك الصليب الأحمر الدولي لتنفيذ زيارة للصحافيين المختطفين بشكل عاجل والإطلاع على ظروف احتجازهم وأوضاعهم الصحية. وتؤكد المنظمة احتفاظها بالحق في الملاحقة القانونية لمنتكهي حرية

نطاق تستحقه وليس عن طريق شرائه"، معلنا بذلك أن الموقع لن يقبل بعد الآن أي رسالة ذات طابع سياسي في أي مكان في العالم. ومذاك، يرمق هذا النقاش الساحة السياسية الأميركية إذ إن حجج فيسبوك لا ترضي الكثير من المنتخبين خصوصا الديمقراطيين، مقابل الجهود المكررة التي يبذلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لنشر المعلومات المضللة حول المرشحين المعارضين. وانتقد المرشح للرئاسة الأميركية جو بايدن خصوصا فيسبوك لرفضها سحب إعلان للرئيس بضمّن أكاذيب تطاله. ليعود زوكربيرغ الأسبوع الماضي، إلى تغيير موقفه والإعلان أنه يعتزم التراجع بشكل جزئي عن قراره المثير للجدل. وأكد متحدث باسم فيسبوك جو أزيورن الأربعاء "أننا نعمل على طرق مختلفة لتعديل مقاربتنا للإعلانات السياسية". وتبيع مجموعة غوغل مساحات للإعلانات على صفحات نتائج البحث عبر محرك وفي مقاطع الفيديو على منصة يوتيوب التابعة لها وفي أقسام على مواقع إلكترونية. وأوضح سبنسر "نظرا للمخاوف التي تم التعبير عنها مؤخرا والجدال حول الإعلانات السياسية (...) نريد تحسين ثقة الناخبين في هذا النوع من الإعلانات التي يمكن أن يروها على منصاتنا".

غوغل في صف فيسبوك
لا تنازل عن إيرادات الإعلانات السياسية

والتصريحات المضادة والتلميحات". وأضاف "نعتمد أننا لن نحظر في نهاية المطاف إلا عددا محدودا جدا من الإعلانات السياسية". ودافع رئيس فيسبوك مارك زوكربيرغ الشهر الماضي، عن الرسائل السياسية على موقعه بما فيها تلك التي تتضمن أكاذيب أو مغالطات، باسم حرية التعبير. واعتبر خصوصا أن هذه الإعلانات مفيدة للمرشحين الصغار الذين يواجهون خطر تجاهلهم من جانب وسائل الإعلام. وفي 30 أكتوبر، كتب أحد مؤسسي موقع تويتر جاك دورسي "نعتمد أن الرسالة السياسية يجب أن تنتشر على

فيديو لتبدو حقيقية للغاية مع أنها ليست كذلك، والإعلانات التي قد "تلحق ضررا بشكل كبير بالمشاركة أو بالثقة في عملية الاقتراع أو العملية الديمقراطية" (على غرار تصريح خاطئ بأنه يمكن التصويت عبر رسالة نصية. لكن في ما يخص مشكلة المرشحين الذين يسعون إلى نشر معلومات مضللة -النقطة الأهم بالنسبة للكثير من المنتخبين-، يقترب موقف غوغل من القرار الذي اتخذته فيسبوك. وصرّح سبنسر "ندرك أن حوارا سياسيا قويا يشكل جزءا مهما من الديمقراطية ولا أحد يمكنه منطقيًا الحكم على كل التصريحات السياسية

سان فرانسيسكو - أعلنت مجموعة غوغل الأميركية العملاقة الأربعاء تشديد قواعدها في ما يخص الإعلانات السياسية لكنها أكدت أنها لا تعزّم "الحكم" على صدقيتها إلا في حالات استثنائية. ويأتي قرار غوغل بعد فرض موقع تويتر حظرا صريحا، بينما تتسامح فيسبوك كثيرا باسم حرية التعبير. واعتبرت غوغل أنه "لا يمكن لأحد الحكم على كل التصريحات والتلميحات السياسية". وقال نائب رئيس المجموعة المكلف بالإعلانات سكوت سبنسر "سواء كنتم مرشحين لانتخابات تشريعية أو تضعون إعلانا لاثاث مكتب، سنطبق القواعد نفسها على الجميع، ليس هناك استثناء مصمم على القياس". وتريد مجموعة التكنولوجيا العملاقة التي يأتي الجزء الأكبر من إيراداتها من الإعلانات، حظر نشر الرسائل التي تظهر بشكل واضح أنها كاذبة (على غرار تاريخ انتخابات خاطئ أو إعلان كاذب عن وفاة أحد المرشحين) أو منع استهداف الناخبين بشكل محدد. وستطبق هذه التعديلات اعتبارا من الأسبوع المقبل في المملكة المتحدة، أي قبل الانتخابات التشريعية المرتقبة في 12 ديسمبر. وستصبح نافذة أيضا في سائر دول الاتحاد الأوروبي بحلول أواخر العام الجاري وفي الدول كافة بدءا من السادس من يونيو 2020. ويعتزم مركز البحث العملاق مكافحة تقنيات تعديل صور ومقاطع



إيرادات الإعلانات أولوية لدى غوغل